مرفق الفصل الثاني:
الحماية الاجتماعية

يصف هذا المرفق مختلف الهياكل التنظيمية التي تستخدمها الوحدات الحكومية في توفير المنافع الاجتماعية وآثار هذه الهياكل على الإحصاءات التي يتم إعدادها عن قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام.

ألف– مقدمة

١– تخصص حكومات عديدة موارد اقتصادية كبيرة ***لبرامج الحماية الاجتماعية***، التي تتألف من تدخلات منتظمة تهدف إلى تخفيف أعباء مجموعة محددة من المخاطر الاجتماعية على الأسر والأفراد. ***والمخاطر الاجتماعية*** هي أحداث أو ظروف يمكن أن تؤثر تأثيرا معاكسا على رفاهية الأسر، إما من خلال فرض مطالب جديدة على مواردها أو من خلال خفض دخلها. ويقدم تخفيف الأعباء في شكل منافع اجتماعية يمكن أداؤها نقدا أو عينا. ويصف هذا المرفق الأساليب المختلفة التي يمكن أن ينظم بها تقديم المنافع الاجتماعية وأثر كل نوع من أنواع التنظيم على إحصاءات قطاع الحكومة العامة والقطاع العام.[١]

باء– طبيعة المنافع الاجتماعية

٢– لا يوجد تعريف مقبول عالميا لنطاق المنافع الاجتماعية، كما أن المحتمل أن تختلف المخاطر الاجتماعية المشمولة من برنامج لآخر ومن حكومة لأخرى. وتوضح القائمة التالية للمنافع الاجتماعية المعتادة طبيعتها العامة:[٢]

- الرعاية الطبية، وعلاج الأسنان، وأي علاج آخر والرعاية بالمستشفيات، والرعاية خلال فترة النقاهة، والرعاية لمدة طويلة نتيجة للمرض أو الإصابة أو احتياجات الأمومة أو العجز المزمن أو الشيخوخة. ويتم تقديم هذه المنافع الاجتماعية عادة بصورة عينية إما مباشرة أو بتعويض الأسر أو الأفراد عنها نقدا.
- إعالة الأزواج والأولاد والأقارب المسنين والعجزة وسائر المعولين. ويتم أداء هذه المنافع الاجتماعية في العادة نقدا في شكل علاوة إعالة أو علاوة أسرة منتظمة.
- التعويض عن انخفاض الدخل نتيجة لعدم القدرة على العمل لكل أو بعض الوقت. ويتم أداء هذه المنافع الاجتماعية في العادة نقدا بانتظام طوال دوام تلك الحالة أو لمدة قصوى محددة. وفي بعض الحالات، قد يتم دفع مبلغ نقدي مقطوع بالإضافة إلى المدفوعات المنتظمة أو بدلا منها. وتدرج في هذه الفئة منافع التقاعد وتعويض البطالة وتعويض الدخل بسبب المرض أو الإصابة أو ميلاد طفل أو أي تخفيضات قسرية في العمل.
- التعويض عن انخفاض الدخل بسبب وفاة العائل الرئيسي مكتسب الدخل. ويتم أداء هذه المنافع الاجتماعية في العادة نقدا، وتكون غالبا في شكل بدلات منتظمة.
- منافع إسكان نقدا وخدمات إسكان تقدم إما بالمجان أو بأسعار غير ذات دلالة اقتصادية أو بتعويض الأسر نقدا عن نفقاتها على الإسكان.
- بدلات لتغطية النفقات التعليمية أو، أحيانا، تقديم خدمات تعليمية فعلية.

٣– يمكن تقديم المنافع الاجتماعية نقدا أو عينا. وإذا قدمت عينا، فقد تكون الوحدة التي تقدم تلك المنافع هي التي تنتج السلع أو الخدمات المعنية، أو قد تشتريها الوحدة التي تقدم المنافع من منتج سوقي، أو قد تقوم الأسر بشراء السلع

---

[١] ترد مناقشة أوفى للقضايا الخاصة بتنظيم ومعاملة برامج الحماية الاجتماعية في *"دليل النظام الأوروبي لإحصاءات الحماية الاجتماعية المتكاملة" (ESSPROS Manual)* الصادر عن المفوضية الأوروبية عام ١٩٩٦ (لكسمبرغ ١٩٩٦).

[٢] هذه القائمة مأخوذة بتصرف من الفقرة ٨–٥٦ من *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣. ويشتمل "تصنيف وظائف الحكومة" (راجع الفصل السادس) على فئة بعنوان "الحماية الاجتماعية" ولكن نطاقها يختلف عن نطاق المنافع المذكورة في هذه القائمة، وخصوصا في استبعادها للرعاية الصحية.

والخدمات ثم يتم تعويضها نقدا عن تلك النفقات. ويمكن أيضا توفير الحماية بصورة غير مباشرة، كأن يتم ذلك من خلال إعفاءات ضريبية تفضيلية ودعم للأجور. ولا تعتبر المنافع المقدمة بهذه الكيفية ضمن المنافع الاجتماعية في هذا الدليل أو في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣.

٤- تعتبر المنافع الاجتماعية دائما مدفوعات تحويلات وتقدم دائما وفق ترتيب جماعي. وتعني مدفوعات التحويلات أن المنافع تقدم دون أن يلتزم المستفيدون بتقديم شيء له قيمة معادلة مقابلها. ومن ثم لا تعتبر البدلات المقدمة كتعويض للعاملين أو القروض التي يقدمها أرباب العمل للعاملين منافع اجتماعية. ويرد تعريف أكثر تفصيلا للتحويلات في الفقرة ٣-٨ بالفصل الثالث.

٥- يعني اشتراط الترتيب الجماعي أن برامج الحماية الاجتماعية تستبعد فرادى وثائق التأمين التي يتم شراؤها بمبادرة خاصة من الأفراد أو الأسر لمصلحتهم فحسب. وقد تسمح بعض برامج الحماية الاجتماعية للمشتركين بشراء وثائق تأمين بأسمائهم، أو قد تشترط ذلك. ولكي تعامل الوثيقة كجزء من برنامج للحماية الاجتماعية، يجب أن تكون المخاطر التي يتم تأمين حاملي وثائق التأمين ضدها ضمن المخاطر الاجتماعية المبينة في الفقرة ٢ وأن تفي بواحد على الأقل من الشروط التالية:

- أن تكون المشاركة في البرنامج إجبارية إما بحكم القانون أو بموجب شروط توظيف العمالة.
- أن يكون البرنامج برنامجا جماعيا يدار لمصلحة مجموعة معينة، وأن تكون المشاركة فيه قاصرة على أعضاء هذه المجموعة.
- أن يدفع رب العمل اشتراكا فعليا أو محتسبا في البرنامج بالنيابة عن المستخدم.

٦- عندما يشتري الأفراد وثائق تأمين بأسمائهم بمبادرة منهم وبصورة مستقلة عن أرباب العمل أو الحكومة، لا تعامل المطالبات المستحقة القبض كمنافع اجتماعية حتى إذا كانت الوثائق مشتراة للتأمين ضد نفس أنواع المخاطر الواردة في الفقرة ٢. ولا تعتبر ترتيبات الادخار التي تحافظ على اشتراكات المشتركين وتقتصر على الحماية ضد المخاطر الاجتماعية برامج حماية اجتماعية، حتى إذا كان الاشتراك فيها إجباريا، لأنها لا تنطوي على أي تأمين. وبموجب هذه الترتيبات، تحفظ مساهمات المشتركين و/أو أرباب العمل أو الاثنين معا في حساب منفصل وتكون قابلة للسحب في ظروف معينة مثل التقاعد والبطالة والعجز والوفاة. وعلى وجه الخصوص، لا تعتبر برامج التقاعد ذات المساهمات المحددة، كما هي مبينة في الفقرة ٢١، برامج حماية اجتماعية.

جيم- تصنيف برامج الحماية الاجتماعية

٧- يمكن تصنيف برامج الحماية الاجتماعية بطرق عديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن تصنيف هذه البرامج بأي من الطرق التالية: (١) برامج قائمة على الاشتراكات وبرامج غير قائمة على الاشتراكات، (٢) برامج إجبارية وبرامج طوعية، (٣) برامج ينشئها أرباب العمل توفر تغطية لمستخدميهم وبرامج تنشئها الحكومة توفر تغطية للمجتمع بأسره.

٨- تستلزم البرامج القائمة على الاشتراكات أن يدفع الأشخاص المشمولون بالحماية أو أطراف أخرى نيابة عنهم ***مساهمات اجتماعية*** لتأمين أحقيتهم في الحصول على المنافع. وتعرف هذه البرامج باسم ***برامج التأمين الاجتماعي***، وتعرف المنافع التي تؤديها هذه البرامج باسم ***منافع التأمين الاجتماعي***. وتعتبر البرامج التي يديرها أرباب العمل على أساس غير ممول بدون مساهمات فعلية من المستخدمين برامج قائمة على الاشتراكات، إذ يحتسب أن أرباب العمل يدفعون، كتعويض لمستخدميهم، المبالغ اللازمة لتأمين التغطية ضد مخاطر اجتماعية معينة، ويحتسب أن المستخدمين يدفعون نفس المبالغ لأرباب العمل كمساهمات اجتماعية. وفي حالة البرامج غير القائمة على الاشتراكات، لا تتوقف أهلية حصول الأشخاص المشمولين بالحماية أو أطراف أخرى نيابة عنهم على المنافع الاجتماعية على دفع مساهمات من جانبهم. غير أنه قد توجد معايير أخرى للأهلية، مثل القياس بمعيار الموارد. وتعرف هذه البرامج ***ببرامج المساعدة الاجتماعية***، وتعرف المنافع التي تؤديها هذه البرامج باسم ***منافع المساعدة الاجتماعية***.

٩- المشاركة في برامج الحماية الاجتماعية إما إجبارية أو طوعية. وتوضع البرامج الإجبارية إما بحكم القانون أو اللوائح أو كليهما أو بالاتفاق بين رب العمل والمستخدمين. وقد يكون البرنامج في بعض الحالات مختلطا، حيث يتحتم على البعض المساهمة بينما يتاح لآخرين الاختيار.

١٠- يكون الأفراد أو الأسر المؤهلة لتلقي منافع اجتماعية إما مجموعة من المستخدمين أو شريحة من المجتمع. وتقدم جميع منافع المساعدة الاجتماعية للمجتمع بأسره، وإن كانت المساعدة قد تكون محددة بحكم معايير للأهلية. وتعرف برامج التأمين الاجتماعي التي تفرضها الوحدات الحكومية وتديرها وتمولها، والتي تغطي المجتمع بأسره أو قطاعات كبيرة منه، باسم ***برامج***

الضمان الاجتماعي، وتعرف المنافع التي تقدمها تلك البرامج باسم ***منافع الضمان الاجتماعي***. وتعرف البرامج التي يقدم فيها أرباب العمل منافع التأمين الاجتماعي لمستخدميهم الحاليين والسابقين أو للمستفيدين باسم ***برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي***، وتعرف المنافع التي تؤديها هذه البرامج باسم ***منافع أرباب العمل الاجتماعية***.[٣]

١١– يستند تصنيف المنافع الاجتماعية إلى نوع البرنامج الذي يقدم المنافع وليس إلى المستفيدين. ومن ثم تصنف أي منافع يتلقاها مستخدمو الحكومة من برامج الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية كمنافع ضمان اجتماعي ومساعدة اجتماعية حتى إذا كانت الحكومة كرب عمل قد نظمت برنامجا للتأمين الاجتماعي لتقديم منافع أخرى لمستخدميها. والواقع أن برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي تصمم عادة بحيث لا تغطي إلا المخاطر التي لا تغطيها برامج الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية.

دال– الوحدات المشاركة في برامج الحماية الاجتماعية

١٢– كما سبق بيانه، يمكن تنظيم برامج الحماية الاجتماعية كبرامج مساعدة اجتماعية أو برامج ضمان اجتماعي أو برامج أرباب عمل للتأمين الاجتماعي. وقد تكون الوحدات المشاركة في تنظيم وإدارة تلك البرامج وحدات حكومة عامة، أو شركات عامة، أو شركات خاصة.

١– برامج المساعدة الاجتماعية

١٣– جميع برامج المساعدة الاجتماعية تنظمها وتديرها وحدات حكومية. ويتم أداء المنافع من الموارد العامة للوحدة المعنية وفق معايير محددة، وهذا يعني أنه لا تخصص أي إيرادات لبرامج المساعدة الاجتماعية. ويعد الالتزام بأداء منافع المساعدة الاجتماعية مصروفات في الفترة التي تستوفى فيها جميع شروط الأهلية. ويعرض الجدول ٦–١ بالفصل السادس تصنيف المصروفات في إحصاءات مالية الحكومة، ويشتمل على فئة خاصة بمنافع المساعدة الاجتماعية تصنف بدورها إلى منافع مؤداة نقدا وأخرى مؤداة عينا. وقد تكون بعض المنافع واجبة الأداء على مدى عدة فترات محاسبية مثل مدفوعات العجز، وفي هذه الحالة تكون هناك خصوم تم تحملها في شكل مدفوعات مستقبلية، وينبغي تسجيل القيمة الحالية لتلك المنافع في الميزانية العمومية على النحو المبين في الفصل السابع.

٢– برامج الضمان الاجتماعي

١٤– لا تنظم جميع برامج الضمان الاجتماعي أيضا أو تديرها إلا وحدات حكومية. غير أنه في حالات عديدة تخصص وحدات مؤسسية بكاملها لإدارة برنامج الضمان الاجتماعي. وهذه الوحدات المعروفة باسم ***صناديق الضمان الاجتماعي*** هي أنواع خاصة من الوحدات الحكومية. ويجب تمييز جميع صناديق الضمان الاجتماعي لتطبيق الأساليب البديلة لتكوين القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة.

١٥– يعتمد وجود صندوق الضمان الاجتماعي على تنظيمه وليس على أي خصائص للبرنامج، مثل أنواع المنافع المقدمة أو مصادر التمويل. ولكي يكون الصندوق صندوقا للضمان الاجتماعي يجب أن ينظم بصورة منفصلة عن الأنشطة الأخرى لوحدات الحكومة، وأن يقتني أصوله وينشئ التزاماته بصورة منفصلة، وأن يجري معاملات مالية لحسابه الذاتي.

١٦– غير أن وجود صناديق الضمان الاجتماعي لا يعني يقينا أن تلك الصناديق تدير جميع برامج الضمان الاجتماعي. فمن الممكن جدا أن تقوم وحدات حكومية ليست صناديق ضمان اجتماعي بإدارة بعض برامج الضمان الاجتماعي، وعلى الأخص عند مستويات حكومية مختلفة. ويعني ذلك أن الإحصاءات الخاصة بقطاع الضمان الاجتماعي الفرعي قد لا تشمل جميع برامج الضمان الاجتماعي. غير أنه إذا كان برنامج الضمان الاجتماعي المعني لا يعد وحدة مؤسسية مستقلة، فقد توجد حسابات مستقلة لإدارة ماليات البرنامج، مما يسمح بإعداد بعض إحصاءات شاملة معينة عن الضمان الاجتماعي.

١٧– تعتبر المساهمات الاجتماعية هي المتحصلات الأساسية لبرامج الضمان الاجتماعي. وكما يوضح الجدول رقم ٥–١ بالفصل الخامس، تصنف مساهمات الضمان الاجتماعي حسب مصدرها، وقد يكون هذا المصدر هو العاملين أو أرباب العمل نيابة عن العاملين لديهم أو العاملين لحساب أنفسهم أو المشتركين في البرنامج من غير العاملين. وإضافة إلى ذلك، قد تتلقى برامج الضمان الاجتماعي تحويلات من موارد الحكومة العامة وقد تحصل على دخل ملكية من استثمار أصولها. ولتحديد مقياس للعبء على المالية العامة (راجع الإطار ٤–١ بالفصل الرابع)، من الضروري تصنيف المساهمات الاجتماعية إلى مساهمات طوعية وأخرى إجبارية.

١٨– تعد منافع الضمان الاجتماعي واحدة من فئات مجموع المنافع الاجتماعية، وهناك تصنيف إضافي لها إلى منافع واجبة الأداء نقدا وأخرى واجبة الأداء عينا يرد في الجدول رقم ٦–١.

[٣] تسمى برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي في *نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٣* "برامج التأمين الاجتماعي الخاصة".

وتؤدى بعض المنافع الاجتماعية، لا سيما منافع التقاعد، بعد سنوات من تلقي المساهمات الاجتماعية المناظرة. ونظرا لإمكانية اختلاف منافع الضمان الاجتماعي حسب رغبة الحكومة كجزء من سياستها الاقتصادية العامة، فإن عدم اليقين يحيط بأداء مدفوعات التقاعد في حينها أو مستوى أداء تلك المنافع. ونتيجة لذلك، لا توجد خصوم مرتبطة ببرامج الضمان الاجتماعي في نظام إحصاءات مالية الحكومة ولا تسجل مصروفات إلا إذا أصبح أداء المنافع لازما. غير أنه نظرا لارتفاع درجة توقع أداء منافع التقاعد، فإنه ينبغي تقدير بند للتذكرة يعادل القيمة الحالية للمنافع التي أصبحت مستحقة بالفعل على النحو المبين في الفقرة ٧-١٤٥ من الفصل السابع.

٣- برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي

١٩- هناك عدة أنواع من برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي، ولكل منها تأثير مختلف على إحصاءات قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام. وبرامج التأمين الاجتماعي تكون إما ممولة أو غير ممولة. ويكون برنامج التأمين الاجتماعي ممولا إذا كانت له احتياطيات محددة أو حسابات مخصصة لأداء المنافع. وهناك ثلاثة أنواع لبرامج أرباب العمل الممولة وهي كما يلي: البرامج التي تديرها مشروعات التأمين، والبرامج التي تديرها صناديق معاشات التقاعد المستقلة، والبرامج التي تديرها صناديق معاشات التقاعد غير المستقلة. ويدير رب العمل برامج التأمين الاجتماعي غير الممولة بدون أن يخصص حسابات خاصة أو ينشئ على نحو آخر احتياطيات خاصة لأداء المنافع، بل يتم أداء تلك المنافع من الموارد العامة لرب العمل.

٢٠- إذا نظم رب عمل بالقطاع العام برنامج رب عمل للتأمين الاجتماعي ولكنه تعاقد مع مشروع تأمين لإدارته، فإن وحدة الحكومة العامة أو الشركة العامة بوصفها رب العمل سوف تؤدي المساهمات الاجتماعية اللازمة إلى المشروع المذكور نيابة عن العاملين لديها، ويناط بمشروع التأمين مسؤولية جميع المعاملات الأخرى لبرنامج التأمين الاجتماعي. وإذا كان مشروع التأمين شركة خاصة، فعندئذ لا يؤثر ما يقوم به من معاملات، مثل أداء المنافع والمصروفات الإدارية، واستثمار الأصول، وإنشاء الالتزامات المرتبطة بالتقاعد وغيرها من الالتزامات وتصفيتها، على إحصاءات قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام. أما إذا كان مشروع التأمين شركة عامة، فإن إحصاءات القطاع العام، لا إحصاءات قطاع الحكومة العامة، هي التي ستتأثر عندئذ بعمليات البرنامج.

٢١- إذا كان رب العمل يتولى تنظيم وإدارة البرنامج الممول، يمكن عندئذ تنظيم هيكله كصندوق معاشات تقاعد مستقل أو غير مستقل. ويعامل البرنامج الذي يؤدي منافع بخلاف ما يتصل بمعاشات التقاعد وغيرها من منافع التقاعد كبرنامج غير ممول بسبب عدم الحاجة إلى إنشاء احتياطيات. وبوجه عام، يمكن تنظيم صناديق معاشات التقاعد المستقلة وغير المستقلة كبرامج محددة المنافع أو محددة المساهمات.[٤] وفي البرامج ذات المنافع المحددة يكون مستوى منافع التقاعد التي يعد بها رب العمل العاملين المشاركين مضمونة وتتحدد عادة وفق صيغة تستند إلى مدة خدمة المشارك وراتبه. وتتمثل الالتزامات القائمة على البرامج ذات المنافع المحددة في القيمة الحالية للمنافع الموعودة. وفي البرامج ذات المساهمات المحددة يكون مستوى مساهمات رب العمل في الصندوق مضمونا، ولكن المنافع التي سيتم أداؤها تتوقف على أصول الصندوق. والالتزامات القائمة على البرنامج المحددة المساهمات هي القيمة السوقية الحالية لأصول الصندوق. غير أنه يجدر بالذكر أن البرامج ذات المساهمات المحددة لا تندرج في عداد برامج الحماية الاجتماعية لأنها لا تنطوي على أي تأمين.

٢٢- يكون صندوق معاشات التقاعد مستقلا إذا كان وحدة مؤسسية مستقلة، وهذا يعني أنه يجب أن يكون للصندوق أصوله والتزاماته الخاصة، وأن يجري معاملات مالية في السوق للحساب الذاتي. وجميع صناديق معاشات التقاعد المستقلة التي تنظمها وتديرها وحدات حكومية هي شركات مالية عامة أعضاء في القطاع العام وليس في قطاع الحكومة العامة. وأسوة بالبرامج التي تديرها مشروعات تأمين خاصة، تكون مسؤولية الوحدة الحكومية الرئيسية إزاء البرنامج هي أداء المساهمات الاجتماعية نيابة عن العاملين لديها. وتعد أصول صندوق معاشات التقاعد أصولا للقطاع العام، كما تعد القيمة الحالية للالتزامات المرتبطة بأداء منافع التقاعد التزامات على القطاع العام. ويعامل تلقي صندوق معاشات التقاعد للمساهمات الاجتماعية كتحمل من جانب القطاع العام لالتزامات ترتبط بأداء منافع مستقبلية على النحو المبين في الفصل التاسع. ويعتبر دخل الملكية المكتسب من استثمار أصول صندوق معاشات التقاعد إيرادات للقطاع العام (راجع الفصل الخامس)، وتعتبر المصروفات على الممتلكات عن الالتزامات المرتبطة بمنافع التقاعد المستقبلية مصروفات (راجع الفصل السادس). ويعتبر أداء منافع التقاعد انخفاضا في التزامات القطاع العام (الفصل التاسع).

٢٣- يكون صندوق معاشات التقاعد غير مستقل إذا كان رب العمل قد أنشأ احتياطيات مفصولة ولكن تنظيم البرنامج وعملياته لا يؤهلانه للتمتع بصفة الوحدة المؤسسية. وتجمع كافة الأصول

[٤] تعرف أيضا البرامج ذات المساهمات المحددة باسم البرامج المحددة الاشتراكات (money-purchase schemes).

والخصوم والمعاملات والأحداث الأخرى الخاصة بصندوق معاشات التقاعد مع البنود المقابلة لرب العمل الذي يدير البرنامج، والذي قد يكون وحدة من وحدات الحكومة العامة أو شركة عامة. وتكون معالجة ما هو خلاف ذلك من الأصول والخصوم والمعاملات والأحداث الأخرى الخاصة بصندوق معاشات التقاعد هي نفس المعالجة المطبقة على صندوق معاشات التقاعد المستقل.

٢٤- يكون برنامج رب العمل للتأمين الاجتماعي غير ممول عندما يؤدي رب العمل منافع اجتماعية لمستخدميه الحاليين والسابقين أو من يعولون من موارده الخاصة دون أن ينشىء صندوقا خاصا أو احتياطيات مفصولة لهذا الغرض. ويمكن أن يؤدي البرنامج غير الممول معاشات تقاعد ومنافع تقاعد أخرى تولد خصوما أو يمكنه أداء أنواع أخرى من المنافع الاجتماعية مثل الرعاية الصحية. والبرنامج غير الممول شبيه بصندوق معاشات التقاعد غير المستقل فيما عدا أنه لا يمكن على وجه التحديد إثبات ارتباط معاملات وأصول عديدة بالبرنامج. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تقسيم الدخل المكتسب من استثمار أصول مالية مملوكة للحكومة إلى دخل برنامج التأمين الاجتماعي ودخل آخر. وعلى وجه الخصوص، قد لا يكون هناك سجل لقيام رب العمل بأداء مساهمات اجتماعية وذلك لعدم وجود احتياطيات متخصصة يمكن أن تحول إليها الأموال. وللمحافظة على اتساق المعالجة مع المعالجة المطبقة على البرامج الممولة، ينبغي احتساب المعاملات التي تعكس مصروفات من جانب رب العمل على أداء المساهمات الاجتماعية على النحو المبين في الفقرة ٦-١٨ من الفصل السادس.